اقتصاد

تحويلات المغتربين العراقيين

بغداد ـ **سلام الجاف**

يسود الجدل في العراق عادة حول المبالغ التي تتسرب من البلاد والتي تقدر بما بين 62 مليارا و70 مليار دولار سنوياً، أغلبها ضمن أنشطة الاستيراد للقطاعين الخاص والعام، وذلك من دون التطرق إلى حجم ما يدخل البلاد من عملة صعبة خارج إطار عملاق تصدير النفط العراقي «سومو».

ولا تصدر السلطات المالية العراقية أي بيانات سنوية عن حجم الأموال الداخلة إلى البلاد من عمليات التحويل من المغتربين البالغ عددهم نحو 5 ملايين شخص أغلبهم تركوا البلاد عقب الغزو الأميركي عام 2003. لكن مركز دراسات اقتصادية في بغداد كشف عن أرقام تقديرية لتلك التحويلات. إذ وفقاً لرئيس مؤسسة «عراق المستقبل للدراسات الاقتصادية»، منار العبيدي فإن «مجمل تحويلات العراقيين المقيمين في الخارج إلى داخل البلاد بلغ أكثر من 6 مليارات دولار بين عامي 2012 و2019 بمعدل 750 مليون دولار سنوياً»، مبينا أن «ذلك يمثل حوالي 0,5 في المائة من مجمل الناتج المحلي العراقي».

وقال العبيدي إن أعلى قيمة للتحويلات تحققت في عام 2017 حين بلغت التحويلات مليار دولار، معتبرا أن «ضعف المنظومة المصرفية في العراق أدى الى تقليل نسبة الأموال المحولة من مختلف الدول، بالإضافة الى استخدام طرق غير رسمية في تحويل الأموال، ما يُبقي أرقام التحويلات تقديرية».

وأكد مسؤول في وزارة المالية العراقية في بغداد، أن الأرقام المرتبطة بتحويلات المغتربين تخمينية وتحتمل أن تكون مختلفة كثيراً عن الواقع». ولفت في حديث مع «العربي الجديد» إلى وجود منافذ كثيرة غير مرصودة يتم من خلالها تحويل الأموال إلى العراق «وهي بالعادة تتم عبر شركات غير مرخصة تستخدم لتحويل أموال المغتربين إلى ذويهم لإعانتهم خلال الوضع الاقتصادي المعروف في العراق».

في المقابل، اعتبر عضو اللجنة المالية في البرلمان العراقي، أحمد الصفار في حديث مع «العربي الجديد»، أن كمية العملة الصعبة التي تدخل للعراق لا تمثل شيئا أمام ما يخرج منه. وشرح أن ضعف الثقة بالبنوك وقلة الثقافة البنكية في العراق جعلا الناس «تلجأ الى ادخار أموالها في المنازل، ما يجعل مسألة التحويلات من الخارج صعبة الرصد وأيضا لا تدخل ضمن الموارد النشطة في البلاد».

بدوره، أوضح الخبير بالشأن الاقتصادي العراقي باسم أنطوان أن «الحوالات المالية تدخل ضمن القوة الشرائية للأفراد المستفيدين منها فقط، ولا يمكن اعتبارها مردوداً وطنياً، ثم إن البيئة الاستثمارية في قطاع المال تحديدا غير ناضجة في العراق، على عكس ما يجري في بعض الدول الأخرى التي تدخل حوالات الأفراد من الخارج ضمن موارد البلاد الأساسية».

وتحدث عما وصفه بـ "شرخ واسع" بين المصارف والمواطنين، حيث هناك تجارب مع بعض المصارف أجبرت المواطن على تخزين أمواله في المنزل بدلاً من أن تدخل المنظومة المصرفية، وتكون جزءاً من الدورة الاقتصادية».

وأشار إلى أن «الثقة بين الحكومة من جهة وبين المواطنين ورجال الأعمال من جهة أخرى مفقودة هي الأخرى، وبالتالي يجب إجراء إصلاحات في هذا الإطار وخلق مغريات، منها رفع سعر الفائدة مثلاً».

(ميغيل ميدينا/ فرانس برس)

نمو اقتصاد إيطاليا

قال وزير الصناعة الإيطالي جيانكارلو جورجيتي الجمعة إن اقتصاد بلاده قد يشهد نموا يصل إلى خمسة في المائة هذا العام وهو معدل أسرع من المتوقع. وتوقعت حكومة رئيس الوزراء الإيطالي ماريو دراجي أن ينمو الناتج الإجمالي المحلي هذا العام 4,5 في المائة، بعد تراجعه العام الماضي 8,9 في المائة بسبب إجراءات العزل العام والإغلاق لمكافحة جائحة فيروس كورونا. وتتوقع إيطاليا زيادة في عدد السياح بنسبة 20 في المائة هذا الصيف، وفق ما أعلنت جمعية السياحة الإيطالية. وقبل الجائحة كانت السياحة تمثل 14 في المائة من إجمالي الناتج الداخلي الإيطالي، وقد ساهم انهيارها في إغراق البلاد في 2020 بأسوأ ركود اقتصادي شهدته منذ الحرب العالمية الثانية.

أخبار

الطاقة المتجددة في النقل الجوي

حثت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل على الإسراع في الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة في مجال النقل الجوي لتحقيق المزيد من حماية المناخ. ودعت ميركل في مؤتمر حول سلامة الطيران الجمعة، إلى المضي قدما في

استخدام الوقود الاصطناعي، الذي يُجرى إنتاجه بواسطة الكهرباء، وقالت: «في الوقت الحالي لا تتوافق الأسعار والكميات مع ما هو مأمول».

ارتفاع أسعار الاستهلاك في اليابان

ارتفعت أسعار الاستهلاك في أيار/مايو في اليابان للمرة الأولى منذ 14 شهرا على ما أظهرت بيانات رسمية الجمعة، لكنّ خبراء استبعدوا أن تتجاوز مستويات ما قبل الجائحة. وتكافح اليابان منذ فترة طويلة للوصول إلى تحقيق تضخم بنسبة 2% في هدف يُعتبر محفزا قويا لثالث أكبر اقتصاد في العالم. وأسفرت مجموعة من حزم التحفيز والتسهيلات النقدية إلى بقاء المعدل منخفضاً. ولا تزال الزيادة في أيار/مايو بسيطة، إذ ارتفعت أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية باستثناء الكلفة المتقلبة للأغذية الطازجة، بنسبة 0,1% عن العام السابق.

قرض بـ450 مليون دولار للمغرب

أعلن البنك الدولي الجمعة، موافقته على قرض للمغرب بقيمة 450 مليون دولار، لتعزيز إمكانية الحصول على الخدمات المالية والرقمية. وقال البنك في بيان إن القرض «هو الثاني لتمويل سياسات التنمية للشمول المالي والرقمي، ضمن سلسلة من ثلاثة قروض، يهدف إلى التوسع في توفير الخدمات المالية والبنية التحتية الرقمية للأفراد ومؤسسات الأعمال». وقال جيسكو هنتشيل، المدير الإقليمي لدائرة المغرب العربي في البنك الدولي، «لقد تركت أزمة فيروس كورونا تأثيراً غير متناسب على الفئات الأولى بالرعاية والأكثر احتياجاً، بما في ذلك النساء والشباب والعمالة غير المنتظمة ومؤسسات الأعمال الأصغر حجماً».

المعاملات الجارية بمنطقة اليورو

أظهرت بيانات من البنك المركزي الأوروبي الجمعة أن فائض ميزان المعاملات الجارية لمنطقة اليورو اتسع في أبريل/ نيسان بفضل زيادة في الفائض التجاري والدخل الأولي، الذي يشمل الأرباح من الاستثمارات الخارجية. وسجل التكتل الذي يضم 19 دولة تتعامل باليورو فائضا معدلا لميزان المعاملات الجارية 22,8 مليار يورو في أبريل، ارتفاعا من 17,8 مليار دولار في مارس/ آذار وفقا لأرقام مُعدلة.

مصر: الاحتكار يهدّد أصحاب الصيدليات الصغيرة

القاهرة ـ **عبدالله عبده**

استحوذت إحدى كبرى شركات توزيع الأدوية في مصر على أكثر من 300 صيدلية، عن طريق تأجيرها من أصحابها الأصليين، في ظاهرة تهدد مستقبل أصحاب الصيدليات الصغيرة، إذ إن أصحاب هذه السلاسل، بحكم قوة المال والنفوذ، لديهم من الإمكانيات ما يتيح لهم القضاء على أصحاب المهنة الحقيقيين.

وأوضح المسؤول النقابي، الدكتور محمد سرحان، أن النقابة العامة والنقابات الفرعية تتصدى لمثل هذه السلاسل عن طريق إبلاغ الجهات المعنية، لكنها ليست جهة تنفيذ للقانون.

وقال سرحان، في تصريحات لـ«العربي الجديد»، إن «خطورة هذه الكيانات تكمن في أنها تؤثر على أصحاب الصيدليات الصغيرة، وهم الغالبية، فبحكم نفوذها المالي تستطيع الحصول على تخفيضات من شركات الأدوية أكثر من سواها، وهو ما يخل بمبدأ المنافسة، كذلك يمكن للأمور أن تصل إلى حد أن تحتكر بيع نوع معين من الدواء، وهو ما يضرّ بالمريض والصيدلي الصغير». وأضاف: «لمجابهة هذه الظاهرة تنبّهت النقابة العامة وأنشأت في كل نقابة فرعية لجنة هدفها مقاومة الدخلاء على المهنة، وذلك عام 2010، لذلك تجد أن معظم الصيدليات التي تُستأجر من أصحابها يعود ترخيصها إلى ما قبل هذا التاريخ».

وكشف أحد الصيادلة أنه عُرض عليه تأجير صيدليته لإحدى السلاسل الشهيرة بـ40 ألف جنيه شهريًا، في الوقت الذي لا تتجاوز أرباحه منها 10 آلاف جنيه شهريا. وأكد أن رفضه جاء من منطلق «الحفاظ على المهنة، وخاصة على زملائه من أصحاب الصيدليات الصغيرة».

ورأى الدكتور حاتم البدوي، السكرتير العام لشعبة الصيدليات بالاتحاد العام للغرف التجارية، أنه لمجابهة مثل هذه الأمور المستحدثة «يجب تعديل قانون ممارسة مهنة الصيدلة الصادر عام 1955، ليواكب المستجدات والتحديات الراهنة».

وتابع البدوي، متحدثاً لـ«العربي الجديد»: «من التحديات الراهنة، تسويق وبيع الأدوية عبر الإنترنت (التطبيقات الإلكترونية)، وانتشار ظاهرة السلاسل التي تتجه نحو احتكار سوق الدواء في مصر، فإحدى شركات توزيع الأدوية استولت حتى الآن على أكثر من 300 صيدلية، وهو ما سيؤدي إلى سيطرة الكبار على سوق الأدوية ويضر بالمريض والصيدلي معاً».

مالية عامة

حماية احتياطي الجزائر

مهمة صعبة تواجه الحكومة المقبلة

تكابد الحكومة الجزائرية لإطالة عمر الاحتياطي الأجنبي، الذي تحول خلال سنوات من مفخرة بعدما تعدى 200 مليار دولار، إلى مشكلٍ يؤرّق السلطات

الجزائر ـ **حمزة كحال**

لا تزال السلطات النقدية والمالية في الجزائر تبحث وتمحص وتقيس وتقارب المعادلات من أجل كبح التبخّر السريع للاحتياطي النقدي الأجنبي الذي لامس مستويات متدنية تاريخية، سواء عبر تعديل سياسة التجارة الخارجية أو عبر المساس بالعملة المحلية.

إذ أكد الرئيس الجزائري، عبد المجيد تبون، أن تآكل احتياطي البلاد الذي يعد المول الوحيد للتجارة الخارجية، خرج عن سيطرة السلطات، بسبب تواصل تهاوي عائدات النفط، ودخول جائحة كورونا على خط الأزمة لتدفع الحكومة نحو اللجوء إلى الاحتياطي في مواجهة ارتفاع الإنفاق العام.

وتستخدم الجزائر احتياطاتها من النقد الأجنبي لشراء واردات السلع والخدمات، التي تصل قيمتها إلى 45 مليار دولار سنوياً، وتحاول الحكومة خفض الإنفاق على الواردات لتخفيف الضغوط المالية الناجمة عن تراجع إيرادات النفط والغاز.

وقال الخبير الاقتصادي جمال نور الدين إن «ما تعيشه الجزائر حالياً هو إفراز طبيعي لسنوات من التحايل والكذب مارستهما حكومات الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، وسط إمعان الجهاز التنفيذي في الاعتماد على الريع النفطي من دون توظيف الموارد لدعم استثمارات جدية تؤمن نهوض الاقتصاد».

وأشار في حديث مع «العربي الجديد»، إلى «إنفاق السلطات على مدار عقدين نحو ألف مليار دولار على التنمية، قبل أن يكتشف الجزائريون الخداع بعد إحباط مشروع التمديد لبوتفليقة، حيث كشفت التحقيقات القضائية ملفات فساد جرى فيها تبديد مبالغ خيالية من المال العام».

وحذر الخبير الجزائري من الفترة المقبلة بالقول «لا ينبغي النوم في العسل، فاحتياطات النقد الأجنبي آخذة في التراجع، ما سيضع البلد أمام خطر وصدمة حقيقية، إن لم تبادر الحكومة بمخطط استباقي».

وقررت الحكومة شد حزام التجارة الخارجية وتجميد استيراد العديد من المنتجات والخدمات، لرفع الضغط عن الخزينة العمومية والاحتياطي، وهو ما سمح بتخفيض فاتورة الواردات 10 مليارات دولار السنة الماضية.

> محاولات السيطرة على تبخر الاحتياطي بضبط الواردات

وفي المقابل تهدف الحكومة الجزائرية إلى رفع صادرات البلاد خارج النفط إلى 5 مليارات دولار في نهاية السنة الحالية، وذلك من خلال دعم عمليات تصدير المنتجات الزراعية والإلكترونية والخدمات عبر إقرار إعفاءات جمركية ودعم النقل البحري.

واعتبر المحلل الاقتصادي فارس مسدور، أن «احتياطي البلاد من العملة الصعبة بحجمه الآن لا يغطي سوى 11 شهراً من الواردات، فبعملية حسابية نجد أن الجزائر مضطرة الى سحب 22 مليار دولار لسد العجز الذي تسجله الخزينة العمومية، يضاف إليها 37 مليار دولار معدل ما تستورده الجزائر سنوياً».

وأضاف الخبير الجزائري في حديث لـ «العربي الجديد» أن «تأمين الاحتياطي للواردات لمدة 11 شهرا يعد اقتصادياً أمرا مريحا نسبيا مقارنة بدول أخرى في الجوار، لكن المشكل يكمن في أن الجزائر لا تتحكم في مصيرها حيث لا يمكنها ضمان استمرار ارتفاع أسعار النفط فوق المستويات الحالية ولا يمكنها التحكم في حجم وارداتها».

ولجأت الحكومة تحت ضغط تبخر الاحتياطي إلى تعويم العملة المحلية (الدينار)، لكبح فاتورة الواردات من جهة، وحماية الاحتياطي من التبخر السريع، بالإضافة إلى امتصاص جزء من التضخم المنتظر أن يصل إلى 4,4 في المائة.

وعاود الدينار الجزائري سلك المنحى التراجعي أمام العملات الأجنبية، منهياً بذلك مرحلة الاستقرار التي عاشها منذ مطلع مارس/ آذار. وسجل سعر الصرف في آخر التعاملات الرسمية 133 ديناراً مقابل الدولار الواحد، بعد التراجع التاريخي المسجل في 12 مارس/ آذار حين سجل 134 ديناراً للدولار. وحالياً تبلغ قيمة صرف العملة المحلية في السوق الموازية 178 ديناراً لكل دولار، و210 دنانير مقابل اليورو. فيما سجل سعر صرف العملة المحلية الجزائرية في بداية الأزمة النفطية، منتصف 2014، حوالي 83 ديناراً لكل دولار أميركي.

وفي السياق قال المستشار الحكومي والخبير الاقتصادي عبد الرحمان مبتول إن «الدينار تراجع بواقع 8,3 في المائة مقارنة بنهاية 2020، وبعملية حسابية بسيطة نضيف حجم التراجع أو «التعويم» حتى نكون أكثر دقة، لحجم التضخم البالغ 4 في المائة، فنجد أن معدل الأسعار ارتفع بواقع 11 إلى 12 في المائة أخيراً، أي بطريقة أخرى رواتب العمال تراجعت بـ 8,3 في المائة في مقابل غلاء المعيشة ارتفع بـ 11 في المائة، إذن في الحقيقة المواطن هو من يدفع ضريبة حماية الاحتياطي».

وأضاف الخبير الجزائري في حديث مع «العربي الجديد» أن «الحكومة القادمة المنبثقة عن البرلمان المقبل ستكون أمام معادلات اقتصادية صعبة، وهي حماية الاحتياطي دون المساس بالدينار أكثر وتهديد قدرة المواطنين الشرائية، أيضا على الحكومة المقبلة إيجاد الحل لمشكل آخر وهو ضمان تموين الأسواق بالسلع والمواد واسعة الاستهلاك المستوردة مع تخفيض فاتورتها كالقمح والحليب والسكر، وهي معادلة صعبة في الحقيقة».

ظل الاحتياطي رهن الفساد لسنوات طويلة (رياض كرمدي/ فرانس برس)

ليبيا

مساع لزيادة إنتاج الحديد والصلب

طرابلس ـ **احمد الخميسي**

قال رئيس مجلس إدارة الشركة الليبية للحديد والصلب «ليسكو»، محمد الفقيه، في حديث مع «العربي الجديد» إن الشركة تحتاج إلى الدعم الحكومي لرفع معدل إنتاجها إلى 4 ملايين طن من منتجات الحديد والصلب، مؤكداً أن الشركة لديها خطة استراتيجية للتطوير بقيمة 2,4 مليار دولار، مما يسهم في تغطية جميع متطلبات السوق المحلي من حديد التسليح، إضافة إلى التصدير إلى الخارج.

وأوضح الفقيه أن أصول الشركة تبلغ ثمانية مليارات دولار، وأرباحها السنوية لا تكاد تذكر منذ العام 2019 بسبب النقص الحاصل في الطاقة الكهربائية والغاز الطبيعي «والنهوض بأكبر شركات التصنيع محلياً يحتاج إلى الأموال».

وأضاف أن أزمة الكهرباء والغاز أثرت بشكل كبير على إنتاج الشركة وتسببت في خسائر ضخمة. وأكد أن الشركة تسعى لرفع الطاقة الإنتاجية من 1,250 مليون طن إلى 4 ملايين طن، إلا أن هذه الخطة متوقفة حالياً بسبب عدم الاستقرار في البلاد. وأكد أن الخطة سوف توفر 500 فرصة عمل، مضيفاً أن زيادة الإنتاج تنعكس مباشرة على توفير العملة الصعبة التي يتم صرفها في عمليات الاستيراد من الخارج.

وشدد على أن فتح باب التصدير للخردة من قبل وزارة الاقتصاد سوف يؤثر سلباً على الشركة وعلى شركات القطاع الخاص عامة. ولاحظ الفقيه أن هناك ارتفاعاً مفاجئاً بأسعار الخردة في السوق المحلي، وشرح أن إدارة الشركة اتخذت قراراً برفع نسبة مدخلات المواد الخام من الخردة في الأفران الكهربائية إلى أكثر من 30 في المائة

> فتح باب تصدير الخردة يؤثر سلباً على الإنتاج المحلي

وفي محاولة منها لخفض تكاليف الإنتاج، بسبب ارتفاع أسعار الخامات في السوق العالمي، إلا أن قرار وزارة الاقتصاد بفتح الباب أمام تصدير الخردة كان مخيباً للآمال.

ولفت إلى أن ديون الشركة الليبية للحديد والصلب وصلت إلى 700 مليون دينار، منها ديون متراكمة بقيمة 500 مليون دينار نتيجة توقف الشركة عن العمل بأمر من الحكومات المتعاقبة لمعالجة أزمة الكهرباء.

وتأسست الشركة الليبية للحديد والصلب سنة 1989 برأس مال قدره 1,3 مليار دينار ليبي. وتواجه ليبيا صعوبات في الحفاظ على تشغيل شبكة الكهرباء مع تضرر الإمدادات من جراء نقص كميات الوقود والغاز اللازمة لتوليد التيار الكهربائي لدعم صناعة الحديد والصلب في ليبيا.

وبحسب دراسات شركة الليبية للحديد والصلب، فإن معدل نمو صناعة الحديد 2015-2020، في المقابل ارتفع الطلب السنوي إلى 3,5 ملايين طن سنوياً.

السودان

تجدد أزمة الخبز في الخرطوم

الخرطوم ـ **هالة حمزة**

تجددت أزمة الخبز في الخرطوم، لأسباب متباينة أهمها ندرة الطحين ما اضطر عددا كبيرا من الأفران إلى الخروج من دائرة الإنتاج، بينما يعمل بعض الأفران بنصف طاقته. ووصفت مصادر حكومية موثوقة تحدثت لـ«العربي الجديد» الأزمة الراهنة بالمفتعلة من أصحاب المخابز، لافتة إلى أن أصحاب المخابز يعرقلون إنتاج الخبز للضغط على الحكومة لإقرار زيادة جديدة في أسعار رغيف الخبز المدعوم من خمسة إلى عشرة جنيهات.

وحمل الناطق الرسمي باسم تجمع المخابز في ولاية الخرطوم، عصام الدين عكاشة، الحكومة السودانية مسؤولية الأزمة «المتراكمة والمزمنة» في توفير طحين الخبز، والتي قال إنها بدأت مع نهاية عهد حكومة الإنقاذ واستمرت حتى اليوم.

ولفت عكاشة إلى أن الاحتياج الفعلي لطحين الخبز يقدر بـ2,600 مليون طن سنوياً، ومن الصعوبة الوصول الى هذه الكميات في الوقت الراهن بسبب الأزمة الاقتصادية. وأشار إلى أن حاجة ولاية الخرطوم وحدها من الطحين ما بين 60 . 65 ألف جوال يوميا، بينما الحصص التي توفرها الحكومة لا تتجاوز 33 ألف جوال.

وطالب حكومة الخرطوم بالاستجابة لمطالب تجمع المخابز بزيادة سعر الخبز لتغطية التكلفة العالية التي تجابه المخابز في إنتاج هذه المادة الحيوية، خاصة بعد تحرير الوقود وارتفاع أسعار المدخلات كافة من خميرة وزيوت وعمالة وإيجار المحال.

من جهته، قال الأمين العام السابق لاتحاد المخابز، بدر الدين الجلال، إن ندرة الطحين سببها سوء التوزيع وتراجع الكميات التي يتم طرحها للمخابز إلى 40 ألف جوال فقط في اليوم، ما لا يغطي استهلاك العاصمة الذي قد يتجاوز 70 ألف جوال. وانتقد الجلال عجز الحكومة عن ضبط الطحين المدعوم، عبر توفيره حصراً للأسر محدودة الدخل في الأحياء. ولفت إلى أن «انعدام الرقابة الحكومية تسبب في استحواذ الأنشطة التجارية على الخبز المدعوم، في مقابل صعوبة حصول الفئات المستهدفة عليه».

أصحاب المخابز يدعون إلى رفع الأسعار (الشرف الشاذلي/ فرانس برس)

وأشارت دراسة سابقة أعدتها شركات المطاحن السودانية لإعادة هيكلة دعم القمح إلى قيام الحكومة بدعم الطحين بمبلغ 800 مليون دولار. وقال مساعد المدير العام للمخزون الاستراتيجي، عبد المطلب عبد الرحمن لـ«العربي الجديد» إن كمية القمح المتوافرة مطمئنة، ولا تنذر بحدوث فجوة، إذ تسلمت الحكومة السودانية قمحاً من برنامج الغذاء العالمي، فضلا عن شراء القمح من المنتجين المحليين، ما يؤمن حاجة البلاد حتى ديسمبر/ كانون الأول المقبل، متوقعا وصول الدفعات المتبقية من القمح الأميركي تباعاً.

تحقيق

تغلب الجفاف على آمال السوريين، فهبط إنتاج القمح إلى أدنى مستوياته منذ سنوات طويلة، ما فرض أزمة رغيف تنذر بالجوع، وتظهر ملامحها في الطوابير الطويلة التي تمتد أمام الأفران، فيما ترزح البلاد تحت نظام دمر مقومات الاقتصاد، ولا يمتلك دولار الاستيراد

رغيف السوريين مهدّد

أزمة الخبز تتعاظم وتحذيرات من المجاعة

عدنان عبد الرزاق

بدأت أزمة الخبز تتعاظم في سورية، لتمتد إلى مناطق سيطرة نظام بشار الأسد، خاصة في مدينتي دمشق وحلب. أسباب الأزمة متعددة، ولكن أبرزها الضعف الشديد في موسم القمح هذا العام، ووهن النظام في تأمين البدائل بعد تدمير غالبية مقومات الاقتصاد السوري. حتى «أشباه الأغذية» التي ابتكرتها حكومة دمشق أخيراً مع تشجيع صناعة «شبه الجبنة وشبه اللبن» باتت من كماليات الغذاء، بواقع سعر كيلو الحليب الذي يزيد عن 1200 ليرة وكيلو الجبنة الذي تجاوز 9 آلاف ليرة، ليرضى السوريون فقط بالخبز. لكن إكسير البقاء هذا، ما عاد ليرتضي بهم بعد موسم قمح هو الأسوأ منذ عقود ومنح حكومة بشار الأسد شركة «تكامل» حصرية توزيع الخبز، على حسب الدفع والولاء.

ويحذر مدير مؤسسة الحبوب في المعارضة السورية حسان محمد المشهد لـ«العربي الجديد» من «حصول مجاعة في سورية هذا العام». ويشرح أن التوقعات كانت، قبل الجفاف وتراجع هطول الأمطار، تحقيق أفضل موسم حبوب منذ سنوات «بل وصفنا عام 2021 بعام القمح وقت زادت توقعات الإنتاج عن 3,5 ملايين طن. لكن النتائج الآن مخيبة، بعموم سورية، بحيث لن يتجاوز الإنتاج 1,2 مليون طن». ويلفت إلى أن «حاجة سورية للخبز سنوياً نحو مليوني طن من القمح، إضافة إلى 400 ألف طن من الفريكة والبذار، ونحو 500 ألف طن للصناعات التي تعتمد على الدقيق مثل المعكرونة والسميد».

ويتوقع محمد أن يلجأ نظام الأسد إلى زيادة استيراد القمح من روسيا «ولو عبر القطاع الخاص السوري بسبب أزمة السيولة لدى النظام»، ولا يستبعد تقليل كمية الدقيق التي يتم تسليمها للأفران خلال الفترة المقبلة، «ما يعني عودة الطوابير والتجويع وغلاء الأسعار».

تفاوت المعروض

وحول غلال القمح للموسم الحالي، يشير مدير مؤسسة الحبوب بالمعارضة السورية إلى أنه «مئينا بخيبات من جراء ضعف الموسم، ولن تتجاوز غلة الهكتار الواحد 25 ألف طن»، مبيناً أن «الحد الأقصى لاستلام مؤسسة الحبوب في مناطق المعارضة 70 ألف طن، خاصة وسط انتشار المنظمات الدولية مثل شفق، كير وقطر الخيرية التي تشتري القمح وتطحنه وتقدمه مساعدات للأسر».

أما في مناطق سيطرة الأسد فيتوقع المتحدث ألا تتجاوز الحبوب المسلمة 400 ألف طن، لتكون حصة قوات سورية الديمقراطية «قسد» الكبرى بنحو 600 ألف طن. ويشير إلى أن الأسعار التي حددتها «قسد» هي الأعلى هذا العام بقيمة 1150 ليرة لكيلو القمح، في حين حدد نظام الأسد 800 ليرة للكيلو زائد 100 ليرة مكافأة تسويق، أما مناطق المعارضة فحددت سعر 325 دولاراً للطن، ما يعادل 1105 ليرات للكيلو الواحد.

196

فرنا تتوزع في حلب ما بين 108 أفران في المدينة و59 فرنا في الريف و29 فرنا تابعا للمؤسسة السورية للمخابز، إلا انه يوجد مناطق لا يوجد فيها أفران ما يزيد أزمة المواطنين

وفي حين بدأت ملامح أزمة قلة الخبز تنتشر في مناطق سيطرة الأسد، يؤكد مدير مؤسسة الحبوب أن مناطق المعارضة «محصنة من ندرة الطحين» بسبب ما تستلمه المؤسسة من قمح وما تقدمه المؤسسات الدولية المانحة على شكل مساعدات. ويرى المهندس الزراعي يحيى تناري أن موسم الحبوب لهذا العام هو الأقل منذ عقود «لم يمر جفاف وقلة أمطار على سورية، كما العام الجاري، منذ سبعين سنة»، متوقعاً ألا تتجاوز الكميات المسلمة بعموم سورية «النظام، قسد والمعارضة» مليون طن، لأن الجفاف الغي «بالمطلق» موسم القمح البعل في منطقة الجزيرة التي كانت التوقعات بإنتاجها نحو 300 ألف طن، كما أن الزراعة المروية مكلفة على المزارعين، ربما بما يوازي السعر المعروض أو أكثر. ويضيف: «سيتم البيع للمنظمات أو تهريب القمح إلى الدول المجاورة»، شارحاً أن كلفة السماد للدونم الواحد نحو 6 آلاف ليرة و300 كلغ بذار والأكثر كلفة هو الري، لأن الجفاف فرض على مزارعي القمح أربع ريّات هذا العام. ويوضح المهندس السوري من إدلب لـ«العربي الجديد» أن حاجة سورية التي كانت تنتج بين 3,5 و4 ملايين طن من القمح سنوياً قبل عام 2011، هي باقل تقدير 3 ملايين طن بين خبز وغيره، ما سيلزم نظام الأسد استيراد 200 ألف طن شهرياً بسعر 400 مليون دولار، ليسد العجز بين الإنتاج والاستهلاك. ولكن حكومة الأسد بحسب تناري «مفلسة»، ما سيزيد من احتمالات التجويع، بواقع الغلاء الفاحش وعودة تدهور سعر صرف الليرة (2300 ليرة للدولار) إن لم يحصل طارئ أو تزيد كمية المساعدات الدولية من الطحين.

> أزمة الجفاف وقلة الأمطار تعتبر الأقسى منذ سبعين عاماً

> هبطت توقعات الإنتاج من 3,5 إلى 1,5 مليون طن من القمح

التحكّم بفوت الناس

فقد عاد شبح الجوع يحوم فوق رؤوس السوريين مع طوابير الانتظار أمام أفران الخبز، ولا حلول أو ملامح انفراج، رغم الوعود التي قطعتها حكومة بشار الأسد، قبل إجراء الانتخابات الشهر الماضي، لبقاء السوريون اليوم على وعود الحكومة الجديدة المتوقع تشكيلها، بعد إدلاء بشار الأسد القسم، لولاية وراثية رابعة في 17 تموز/ يوليو المقبل.

وتقول مصادر خاصة من دمشق لـ«العربي الجديد» إن الازدحام عاد أمام الأفران بعد تقليل مخصصات بعضها من الدقيق. وانتشرت «سوق سوداء للخبز بعشرة أضعاف السعر الرسمي» وفق المصادر. فأمام أفران ابن العميد في منطقة ركن الدين، تباع ربطة الخبز (زنة 2 كيلوغرام) بنحو 1100 ليرة، كما يبيع عدد من الأطفال الخبز خلف أفران قدسيا والمزة بنحو 1000 ليرة للربطة الواحدة، فيما السعر الرسمي للربطة 100 ليرة سورية.

وتكشف المصادر أن «الطرح الحكومي الحالي هو تخفيض حصة الأسرة من الخبز وإعطاء كل أسرة تحمل بطاقة ذكية ربطة خبز واحدة بصرف النظر عن عدد أفراد الأسرة، علماً أن التوزيع حتى الآن محدد بربطة لكل شخصين وربطتي خبز لأسرة المكونة من ثلاثة أو أربعة أشخاص وثلاث ربطات للأسرة المكونة من خمسة أفراد وما فوق، ما يعني أن المجاعة مقبلة»، بحسب وصف المصادر، مع الارتفاع الكبير في أسعار غالبية السلع الغذائية الأخرى.

وتبين المصادر أن شركة تكامل «العائدة لمتنفذين من النظام» موكلة بتوزيع الخبز والمشتقات النفطية والمواد المقننة (سكر وارز وشاي)، وهي تتحكم بقوت السوريين وتحصل على نسبة عمولة عن كل بطاقة ذكية. وتشير المصادر إلى أنه في دمشق يوجد 473 معتمداً إضافة إلى 108 أفران، تسلم الخبز للسوريين، ولكن وفق البطاقة الذكية فقط.

وطاولت أزمة قلة الخبز وانتشار طوابير الانتظار مدينة حلب التي تستهلك، بحسب مدير فرع المؤسسة السورية للمخابز في حلب، جهاد السمان، نحو 600 طن يومياً.

وتقول السيدة فطينة حسين من حي السكري في حلب، لـ«العربي الجديد» إن أزمة طوابير الخبز عادت أمام الأفران وانتشر البيع خارج الأفران. وتشير إلى استمرار الغلاء وتجويع السوريين، فالقصة برأيها لا تقتصر على الخبز، بل غلاء جميع السلع الاستهلاكية «لكن الخبز هو ما تبقى للفقراء». وتؤكد أن مناطق بأكملها في حلب لا يوجد فيها فرن يعمل، ما يدفع المستهلكين للتوجه إلى أحياء بعيدة طلبا للخبز والانتظار لساعات طويلة.

رسوم تصدير روسية

يعتمد النظام السوري على روسيا لاستيراد القمح وتغطية الطلب المحلي، فيما أعلنت موسكو أخيراً عن زيادة رسوم صادرات القمح وأصناف أخرى من الحبوب الروسية في الفترة من 23 وحتى 29 يونيو/ حزيران. وقالت الحكومة الروسية إنها تعمل من خلال رفع رسوم التصدير على أصناف من الحبوب على فرض حالة من الاستقرار على أسعار هذه المنتجات في السوق المحلية. وأعلن وزير الاقتصاد السوري محمد سامر الخليل الأسبوع الماضي، أنه من المتوقع وصول مليون طن من القمح الروسي إلى سورية قبل نهاية العام 2021.

وسجل محصول القمح لهذا الموسم زراعة 1436767 هكتاراً في سورية. وبدأت عملية الزرع في 15 نوفمبر/ تشرين الثاني من العام الماضي واستمرت لغاية 31 يناير/ كانون الثاني من هذا العام. بزيادة نسبة المساحة البعلية إلى 105 في المائة من الخطة التي كانت محددة سابقاً لزراعة القمح، وتراجع الزراعة المروية إلى 79 في المائة من المخطط له في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام. في المقابل تمت زراعة 100 ألف هكتار بالقمح في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة، إضافة لزراعة محاصيل أخرى كالشعير والعدس والنباتات العطرية.

تراجع كبير في موسم القمح هذا العام (وهن بشارة/ فرانس برس)